نص ردن

▪ علاء حسن

سلمان صالنصة

أصحاب السيارات القديمة حاملة لوحات تسجيل من نوع الأبيض، وهنا تكمن قيمتها، يرتبطون بعلاقات متينة مع أصحاب الورش في أي حي صناعي سواء في بغداد او مدن أخرى، ولا يبخلون في تقديم النصيحة لمن يطلب خدمات سلمان صالنصة أو جبار دبل، وستار كابريتر، وصابر صدر وسالم بلنص، وحامد ميزانية، وألقاب أصحاب الورش في بعض الأحيان تكون مكتوبة بلوحات تتصدر واجهات محالهم، تعبيرا عن اعتزازهم بمهنهم وتقديم خدمة للزبائن بأسعار منخفضة قياسا بما يطلبه زملاؤهم المتخصصون بالسيارات الحديثة.

جماعة "سلمان صالنصة" علاقتها بالحكومة والجهات الرسمية لا تتعدى دفع ضريبة المهنة والإكراميات لرجال البلدية لقاء التخلي عن مطالبهم بتطبيق إجراءات الحفاظ على البيئة، واهتمامها بالشأن السياسي يكاد يكون معدوما، ولكن في بعض الأحيان وعندما تفرض الأزمات والأحداث سطوتها على سلمان وزملائه، يطلق سالم بلنص عبارته الشهيرة "البلد مضروب بجم" فيستقبل الآخرون التعليق باستحسان ثم ينصرف كل واحد منهم إلى عمله ليؤمن مبلغ الإيجار والعلاكة أي المصروف اليومي لأسرته.

المقاربة بين كتلة "سلمان صالنصة" والوضع السياسي السائد، تتمثل في عدة مشتركات منها تشابه الأسماء والانتماء المذهبي والعشائري، والخلاف بين الطرفين يتجسد بالحرص على الأداء وثمن الخدمة ومستوى الدخل الشهري، فما يحصل عليه جبار دبل خلال شهر كامل يساوي نثرية المسؤول او النائب في اليوم الواحد، وتكاليف اتصالاته الهاتفية، وأسعار وقود سيارته وعناصر حمايته، وهي "على حساب الحكومة" كجزء من امتيازات تسهيل مهمات ممثلي الشعب، والخلاف الجوهري الآخر يكون في المظهر والهندام، فأعضاء كتلة "الصالنصة" بزعامة سلمان يرتدون بنطلونات قديمة، واحدهم لم يضع ربطة العنق إلا في يوم عرسه، وطعامهم في اغلب الأحيان خال من اللحوم الحمراء، بعضهم يتعاطى الكحول "أجلكم الله" ونظرته للحياة لا تنطوي على تحقيق مكاسب، بل تقتصر على تأمين حياة فوق مستوى خط الفقر بدرجة واحدة بحسب مقياس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

أعضاء كتلة "سلمان صالنصة" كانوا من ذوي الدخل المرتفع نسبيا، ولكنهم وبعد دخول سيارات المانفيست والأخرى الحديثة آخر موديل، انخفض دخلهم نتيجة تراجع الإقبال على خدماتهم، وفي ظل هذه الأزمة طرح صابر صدر مقترحا يتضمن جملة إصلاحات لتحسين أوضاعهم، ولوجود الثقة بينهم واحترام الرأي، وانطلاقا من فهمهم بطريقتهم الخاصة للديمقراطية، أنجزوا ورقتهم الإصلاحية بمدة خمس دقائق، وحددوا موعدا ثابتا لاجتماع موسع، لتطبيق ما ورد في الورقة، وهي تتمحور حول قضية واحدة، افتتاح مجمع جديد يكون متخصصا بتقديم الخدمات لأصحاب السيارات الحديثة، وتحقيق ذلك بتقديم طلب للحصول على قرض من مصارف حكومية مع استعداد لدفع نفقات تسهيل الأمر بمعنى الرشوة للوصول الى هدفهم، واختيار أدارة أمينة للإشراف على الوارد المالي، وتوزيعه بين أصحاب الورش في داخل المجمع، استنادا للجهد المبذول، وليس على أساس الاستحقاق الانتخابي أو حجم التمثيل في البرلمان، كتلة "سلمان صالنصة" في الحي الصناعي في منطقة البياع، تجاوزت أزمتها بزمن قياسي، فبرهنت وأثبتت، بأنها قادرة على إنقاذ البلد "المضروب بجم".

المريض بين مطرقة الألم.. وسندان الأجور الفلكية

جشع الأطباء في عياداتهم الخاصة يقتل الفقراء

□ بغداد / إبراهيم إبراهيم

قالت لجنة الصحة والبيئة النيابية إنها توصلت إلى اتفاق مع وزارة الصحة ونقابة الأطباء على تحديد أجور الأطباء وفق الاختصاص لتتراوح ما بين 15000 - 40000 ألف دينار عراقي، فيما أعربت وزارة الصحة عن أملها بان يتم تفعيل مسودة هذه الأجور خلال الفترة المقبلة، وانتقد مواطنون ارتفاع كشفيات أطباء العيادات الخاصة.

المستشفيات تعاني الازدحام وغياب الخدمات

وأوضح عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية عن دولة القانون جواد البزوني في تصريح لـ"المدى برس" : إن " هناك اتفاقا تم بين وزارة الصحة ونقابة الأطباء على تحديد أجور الأطباء وفق الاختصاص فيكون للطبيب الممارس ١٥٠٠٠، والطبيب الاختصاصي ٢٥٠٠٠، والطبيب الاستشاري يصل إلى ٤٠٠٠٠".

وأضاف البزوني " أن نقابة الاطباء هي المسؤولة عن تحديد أجور الاطباء في العيادات الخاصة وهناك لجان تفتيش تابعة لمكتب المفتش العام في وزارة الصحة واجبها الأول هو مراقبة هذه العيادات من خلال جولات تفتيشية مفاجئة للوقوف على مدى تطبيق القانون ومراعاة الأجواء الصحية المناسبة في هذه العيادات".

ولفت الى ان" اجور الطبيب في العراق اقل بكثير مما يتقاضاه الطبيب في كل دول العالم على سبيل المثال أجور الطبيب في دول مجاورة للعراق مثل الاردن وسوريا والسعودية يبلغ في العيادة الخاصة الى ٢٠٠ دولار ككشف أولي بغض النظر عن أخذ الأشعة والسونار وغيرها ".

وبين ان "عملية تنظيم هذه العيادات والمجمعات لا تحتاج إلى قانون جديد من قبل مجلس النواب ولكن إلى قرار من الوزارة لتفعيل ما لديها من صلاحيات لتنظيم عملها من خلال اللجان الرقابية في مكتب المفتش التي من صميم عملها القضاء على العشوائيات الطبية"، وشدد على انه "لا يمكن غلق العيادات الخاصة أو المجمعات الطبية كونها ساهمت في معالجة سكان المناطق الشعبية ولفترة طويلة امتدت من سنوات الحصار الاقتصادي والى اليوم لرخص ثمن الأجور الطبية فيها".

من جانبه قال عضو اللجنة قتيبة الجبوري "إن لجنة الصحة والبيئة النيابية طالبت وفي أكثر من مناسبة نقابة الأطباء بوضع جدول يوضح أسعار الكشوفات المستحصلة من قبل الأطباء يراعي فيه جانب التخصص الدقيق لكل طبيب ومدى خبرته ومهارته وتشرف عليه لجنة الصحة النيابية بالتعاون مع نقابة الأطباء".

واتهم الجبوري "اللجان الرقابية في وزارة الصحة بإهمال متابعة العيادات الخاصة". وقال ان "ذلك واضح من خلال شكوى المواطنين المستمرة من ارتفاع اجور الاطباء وبشكل كيفي وحسب الموقع الجغرافي للعيادة ".

وبين "انه من خلال متابعتنا الحثيثة وجدنا أجورا معقولة يتقاضاها بعض الأطباء ومقبولة لدى المواطن، وفي جانب آخر نلاحظ ارتفاعا مهولا، وتحول الطبيب الى تاجر لا هم له سوى جمع الأموال على حساب المرضى".

من جهتها نقابة الاطباء اقرت بعد عقد مؤتمرها العام مؤخرا، مسودة لأجور كشفيات الأطباء العاملين في القطاع الخاص.

وقال مصدر في النقابة بتصريح لـ"المدى برس" إن النقابة أقرت بعد عقد مؤتمرها العام مؤخرا، مسودة لأجور كشفيات الأطباء العاملين في القطاع الخاص وأرسلت نسخة منها إلى الوزارة، واشار الى ان مسودة الأجور تضمنت تحديد مبلغ ١٥ الف دينار لكشفية الطبيب الممارس و٢٥ ألفا للطبيب الاختصاص و٤٠ ألف دينار لكشفية الطبيب الاستشاري، لافتا الى ان "وزارة الصحة من جانبها شكلت لجنة ستجتمع مع نقابة الأطباء خلال الفترة المقبلة لمناقشة تفاصيل المسودة وإقرارها تمهيدا لإعلانها بشكل رسمي خلال الفترة المقبلة". وأوضح ان "الوزارة لا تمتلك أية صلاحية لتحديد أجور الأطباء في القطاع الخاص".

أما مكتب المفتش العام في وزارة الصحة فقد نوه بأن "مسؤولية متابعة العيادات الطبية الخاصة تقع على عاتق نقابة الأطباء إلا أن مكتب المفتش العام في الوزارة يقوم بجولات تفتيشية بين الحين والآخر للتأكد من وجود الطبيب في عيادته ومدى التزامه بشروط افتتاح العيادة والتأكد من إجازته بممارسة المهنة وكذلك طريقة الفحوصات التي يجريها، أي أن دائرة المفتش العام تراقب النواحي الفنية لعمل الأطباء".

وأكد احمد الساعدي نائب المفتش العام أن" الوزارة اتخذت إجراءات صارمة ضد الأطباء العاملين في المؤسسات الصحية الحكومية الذين يجبرون المرضى على تلقي العلاج في عياداتهم الخاصة"، واضاف ان "المكتب يتحرك بصورة مباشرة وفورية على الأطباء الذين يقومون بمثل هذه الممارسات بالاستناد الى الشكاوى التي يتلقاها المكتب عن طريق الخط الساخن أو من خلال تقديم هذه الشكاوى بصورة مباشرة ومن ثم يجري تدقيق اسماء المرضى المراجعين الى المستشفيات أو المراكز الصحية ومقارنتها بأسماء المراجعين الى عياداتهم الخاصة ."وأضاف انه في حال تطابق أسماء المراجعين وثبوت علاجهم خارج المؤسسات الصحية يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الأطباء المتجاوزين من بينها إحالتهم الى مجلس انضباط نقابة الأطباء، إضافة الى اللجان التحقيقية التي يجري تشكيلها في مكتب المفتش العام.

ويضيف الساعدي "لدينا خطة في دعم القطاع الخاص وتقوية القطاع العام ،ومن خططنا أننا سنعمل على تسعيرة الدواء في جميع الصيدليات فسيجد المريض سعر العلاج مكتوبا على العلبة بالدينار العراقي، وسيكون السعر في كل الصيدليات موحداً، وايضا سيتم تحديد سعر تذكرة المراجعة من ١٥ إلى ٣٥ ألف حسب درجة الطبيب من ممارس إلى أخصائي."

ويقول محمد أحمد طبيب في عيادة خاصة في مدينة الصدر" أن طبيعة المنطقة والبيئة هي التي تحدد أسعار "الكشفية" ففي مدينة الصدر هي منطقة شعبية سكانها من الطبقة الفقيرة تكون التسعيرة بين (١٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠) ألف دينار، فيما تصل في المناطق المترفة إلى ٥٠٠٠٠ ألف دينار".

الدكتور حيدر كاظم صاحب عيادة خاصة يقول إن " أكثر الأطباء ينظرون الى المريض بجشع ويستغلون الشهرة برفع سعر فحص المريض الى أكثر من ٢٥٠٠٠ ألف دينار". وبين أن هذا النوع من الأطباء يخدع المريض بأنه يمتلك أجهزة خاصة وعلاجات خاصة".

ودعا نقابة الأطباء الى وضع حد لأسعار الكشفية وإغاثة المواطنين من هذا الطمع".

أما الدكتور (ي.ز) أخصائي تجميل كسور في منطقة الحارثية، فقد اكد ان "الاجور التي يأخذها الاطباء والتي تبلغ في اغلب الأحيان ٣٥٠٠٠ ألف دينار، هي أجور طبيعية تتماشى مع الوضع الاقتصادي في البلاد". وتابع أن الطبيب المشهور الذي يأخذ هذا المبلغ، أمر طبيعي جدا، لأنها تسد حراسه الشخصيين وأجور عيادته، فضلا عن بعض الامور الاخرى". ويبقى المواطن الفقير هو الضحية في ارتفاع هذه الأجور حيث شكا المواطن مصطفى جبار من ارتفاع اجور الاطباء، قال "ان مراجعة اي طبيب اختصاص تتطلب كمية كبيرة من الاموال لا بد من امتلاكها بعد عناء، فالكشوفات الطبية وحدها تتجاوز دخلنا لمدة اسبوع وهو ما لا يتفق مع وضعنا السيئ الذي لا تقدره العيادات".

احمد ماجد بضحكة استهزاء قال: "عندما نذهب للعيادة نعود مرضى جميعا حيث ان الشخص السليم تجده من كثرة الانتظار ومن زخات العرق يعود مريضا، لكن العتب هنا على الطبيب نفسه فلا نعتقد بأن جلب شخص للتنظيف وشراء مولدة وكراسي مريحة تكلف كثيرا، فتكاليفها لا شيء مقارنة بمدخول الطبيب اليومي."

بينما تثني بيداء ناطق على دور الطبيب العراقي بقولها "أعتقد أن ليس كل الأطباء سيئين او ليس لديهم فهم ،لكن هنالك فئة معينة قد ساروا بمسيرة التجارة وعدم المبالاة ،فهنالك اطباء جيدون ورغم خبرتهم غير الطويلة إلا اننا نجدهم ذوي كفاءة ووعي ، حيث احيانا عند بعض المراجعات الطبية نرى في العيادات الخاصة الكثير من الاطباء المتعاونون مع المرضى، والذين يمتلكون الأسلوب الجيد وحسن المعاملة."

مواطنون يطالبون بتطبيق قانون يمنع تعاطيها

ظاهرة المخدرات وحبوب الهلوسة تنتشر في بابل

□ بابل / إقبال محمد

طالب مواطنون بوضع حلول سريعة لمنع انتشار الحبوب المخدرة وحبوب الهلوسة وتطبيق قانون المخدرات وان ينال الموضوع اهتمام الدولة بكل مفاصلها لان له تأثيرا كبيرا على الشباب الذين هم قاعدة ومرتكز أي دولة تسعى للحاق بركب التطور العلمي والثقافي والاجتماعي.

مسلحون يمولون انشطتهم من تجارة المخدرات

وقال الشاب سامر علي: بعد التغيير شهد العراق بروز ظواهر لم تكن بهذه الحدة والانتشار، كانت موجودة قبل التغيير ومنها تعاطي المخدرات وحبوب الهلوسة والتي تؤثر تأثيرا سلبيا في على الشباب وتحط من كرامته وقيمته ولمعالجة حالات التعاطي. علينا معرفة من هم الذين يتعاطونها المتعلم أم الأمي أم العاطل عن العمل أو اليتيم أو الأرملة والمطلقة. ويجب القيام بحملة وطنية لتوعية الشباب بمخاطر حبوب المخدرة و الهلوسة من قبل منظمات المجتمع المدني ومديريات الشباب ورجال الدين وخطباء الجوامع والمساجد يشرحون فيها مخاطر تناول الحبوب المخدرة وتأثيرها في الصحة والمجتمع.

من جانبه، بين المواطن وهاب محمود في زمن المقبور صدام يصعب الحصول على شريط "فاليوم" أو غيره ألا بوصفة طبية بينما الآن بعلاقاتك تأخذ كميات كبيرة من حبوب الفاليوم الابياك كوديين وميروفين وغيرها وهذا يعني لا توجد سيطرة على مثل هذه الأدوية وهي أيضا منتشرة عند مروجي هذه المواد المخدرة بدرجة مخيفة وما ساعد على انتشارها انخفاض سعرها مقارنة بغيرها من المواد المخدرة وعلينا جميعا تثقيف الشباب على عدم استخدام هذه الأمور ومطالبتهم بعدم إعطاء هذه الأدوية إلا بوصفة مختومة، وفي حال بيعها دون وصفة طبية يجب محاسبة الصيدلية والشيء الأسوأ هو أن ليس كل من يجلس في الصيدلية هو صيدلاني بل أصبحت تجارة يتداولها كل من أراد تعلم المهنة وأصبحت بعض الصيدليات محلات عطار أدوية وعلى دائرة الصحة مراقبة الصيدليات وكيفية بيع الأدوية الخاصة بالاضطرابات النفسية لأنها اصبحت الآن وباءً، و متوفرة في كل مكان وبأسماء وماركات يتداولها الشباب وخاصة العاطل عن العمل وهي تأتي من إيران وتركيا وسوريا والعديد من الدول ويجب استئصال هذا الوباء من المجتمع خاصة وان نسبة الشباب في العراق تبلغ أكثر من ٥٠٪ من عدد سكانه فعلى الدولة أن تهتم كثيرا بالمجتمع وبالأخص فئة الشباب من خلال سن القوانين والتشريعات التي تلبي حاجاتهم وتساعدهم على تخطي المشاكل التي تواجههم.

واضاف المواطن اشرف كاظم هناك بعض المليشيات والمجاميع المسلحة التي تمول أنشطتها من تجارة الحبوب المخدرة وحبوب الهلوسة وهي تكسب مرتين: مرة بالربح المادي العالي، والربح الثاني هو تخريب المجتمع ومرتكزاته وحبوب الهلوسة منوعة منها (أبو طبرة وأبو الحاجب والوردي وديكاترون والدموي وارتين وغيرها) فحبوب الهلوسة تتفوق على إدمان حبوب المخدرات بين شباب العراق وهذا يشير إلى رغبة من الشباب في الهروب من الواقع السيئ الذي يعيشونه حيث أنهم يلجأون الى تعاطي هذه الحبوب والطامة الكبرى ان حبوب الهلوسة هي أدوية مخصصة لأغراض علاجية للمصابين بالاضطرابات النفسية والصرع، لكن أسيء استخدامها فتحولت إلى أداة لتخريب المجتمع، حيث يقضي الكثير من الشباب جل وقتهم تحت تأثير الفعل المخدر لتلك الحبوب فتراه يضحك وينشرح ويتعصب ويغضب وينطلق ويتعامل مع الآخرين بحالة اللاشعور والانتباه وأصبحت تجارة هذه الحبوب رائجة جدًا، وفي وضح النهار من قبل عصابات وأفراد لا يخافون من قوة القانون.

وقال الباحث الاجتماعي عقيل احمد: هذه الظاهرة و مثيلاتها مؤثرة جدا على المجتمع ويجب وضع حلول علمية يشارك فيها المهتمون في قضايا الشباب وناشطون في منظمات المجتمع المدني المهتمة بشريحة الشباب وخبراء اجتماعيون واطباء في حقل المجتمع من اجل دراسة هذه الظاهرة الخطرة التي تؤثر على الشباب والمجتمع والقيم الاجتماعية والاخلاقية، ولكن مع الاسف نرى سكوت وتجاهل وعدم تبني مثل هكذا قضايا لأسباب كثيرة والكل يتجنب حتى الحديث عنها اليوم، فالشباب لديه وقت فراغ كبير بسبب بطالته وجلوسه الدائم بالمقاهي والكازينوهات وعدم وجود مراكز رياضية او ثقافية ابداعية او نواد اجتماعية ترفيهية، ويجب ان توفر البديل الناجع والسريع الا وهو العلاج المجتمعي، ويتلخص هذا العلاج بالإبلاغ عن اي حالة يجري من خلالها الترويج والتجارة من اجل انقاذ الشباب والحد من هذه التجارة. هناك جهات تريد زرعها بين الشباب والآن صارت كالسجائر والشاي وهناك الكثير من الشباب غير الواعي للمخاطر الصحية والاجتماعية التي تسببها الحبوب.

وقال الخبير في منظمة الصحة الدولية الدكتور حسن بيعي: إذا أردت تدمير الوطن والشعب فدمّر الشباب أولا لتضمن انهيار المستقبل فالمخدرات مرض اجتماعي ناشئ من سوء في العلاقة بين الفرد ومجتمعه.. هذه العلاقة تحددها محددات أخلاقية واجتماعية وقانونية، فيجب وقاية الشباب منه بكل الطرق المتاحة.

وقال مصدر في شرطة بابل: إن مكتب مكافحة المخدرات يعمل بكل جد وقوة للتخلص والحد من هذه الظاهرة الخطرة وتقوم مفارزنا بإلقاء القبض على كل من يثبت تعاطيه أو ترويجه او بيعه للمخدرات وبالفعل تم إلقاء القبض على كثير من العصابات والأفراد، وهم الآن داخل السجون، ولكن نحن أيضا نحتاج الى دعم المواطن من خلال إخبارنا عن المتاجرين بهذه السموم القاتلة والشباب الذين يتعاطونا لان الشباب هم أساس الوطن وقادته في المستقبل ويجب الاهتمام بهم.

منظمات نسوية: نطالب بتمثيل عادل للمرأة في مفوضية الانتخابات

□ بغداد / المدى

وجهت منظمات نسوية مذكرة إلى رئيس مجلس النواب وهيئة رئاسة المجلس حول تمثيل النساء في التشكيلة الجديدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات المزمع التصويت عليها من قبل مجلس النواب خلال هذه الأيام. وقعت المذكرة ٧٢ شخصية نسوية يمثلن العشرات من منظمات المجتمع المدني ومن مختلف الاختصاصات ومواقع العمل والأطياف الاجتماعية، عبرن فيها عن قلقهن إزاء المفاوضات الجارية بين الكتل السياسية لترشيح امرأة واحدة فقط، على أن تكون من الأقليات ضمن التشكيلة الجديدة لمفوضية الانتخابات، دون مراعاة نصوص الدستور التي أكدت على مبدأ الشراكة بين المواطنين، رجالاً ونساء في إدارة الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، وكذلك مبدأ الكوتا في ضمان نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ٢٥ بالمائة في مجلس النواب. واعتبرن هذا الموقف تراجعاً جديداً في حقوق المرأة في العراق، وهو امتداد في تقليص نسبة مشاركتها في الحكومة إلى وزارة دولة واحدة، واستبعاد النساء عن المراكز العليا في أجهزة الدولة المختلفة.

كما عبرن عن احتجاجهن في التعامل مع قضية مشاركة المرأة كأنها (ديكور) شكلي، وليس قضية نابعة من إيمان والتزام حقيقي بمبادئ الدستور والتزامات العراق بالمعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وطالبن مجلس النواب والكتل باحترام القسم الدستوري، والإيفاء بالتزاماتهم "بتحقيق العدل والمساواة"، "ومنح تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دون نعرة طائفية، ولا نزعة عنصرية، ولا عقدة مناطقية، ولا تمييز، ولا إقصاء".

وشددت المذكرة على إصرار الحركة النسوية على تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس المفوضين في التشكيلة الجديدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.